تدخل الدولة لإدارة الأزمات في ظل النظام الاقتصادي العالمي

أ./ بوزيان العربي*

Abstract:

La crise est un caractéristique importante de ce nouvel ordre économique mondial fondé sur la mondialisation des marchés et l'intensité de la concurrence internationale et des blocs ou des alliances, économiques, politiques, n'est plus une question qui me vient à l'esprit des fonctionnaires de l'Organisation de la vingt–siècle athée est une crise se produira ou non? Mais quand la crise se produise? Quelle est la portée? Et comment ils se préparent à y faire face? Quelles sont les méthodes utilisées pour les gérer?
L'intervention de l'Etat pour juguler la crise est nécessaire pour réduire les crises économiques dans tous les pays du monde. C'est un sujet, nous avons discuté.

Les mots clés: **L**e nouvel ordre économique mondial, Crise économique, Intervention de l'Etat,

ملخص:

تعد الأزمات أهم سمة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد القائم على عولمة الأسواق وشدة المنافسة الدولية والتكتلات أو التحالفات الاقتصادية والسياسية، فلم يعد السؤال الذى يتبادر إلى أذهان المسؤولين في منظمة القرن الحادى والعشرين هو هل ستحدث الأزمة أم لا؟ ولكن متى ستحدث الأزمة؟ وما هو نطاقها؟ وكيف نعد العدة لمواجهتها؟ وما هى الأساليب المستعملة لإدارتها؟
ويعد تدخل الدولة للحد من الأزمة ضرورة للحد من الأزمات الاقتصادية فى كل دول العالم. وهذا موضوع بحثنا.

الكلمات المفتاحية: النظام العالمى الاقتصادي الجديد، أزمة اقتصادية، تدخل الدولة،

* أستاذ مساعد (أ) – جامعة مستغانم

مقدمة:

الحديث عن الأزمة وادارتها فى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وعن الأزمات الاقتصادية التى عرفها العالم لا بد أن يرتبط بمدى نجاعة تدخل الدولة من عدمه. ووفقا لهذا الطرح، فقد أُجبر الجميع على إعادة النظر لتوجهاتهم الفكرية الفلسفية والاقتصادية فى فهم الأزمات الاقتصادية التى تعصف بنا، والبحث عن أسلوب أحسن لقياسها، وبالتالى إدارتها. وهو ما نحاول البحث فيه.

1) مدخل لأدبيات الأزمة وإدارتها:

يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم التى ترتبط بعلاقات معقدة بعدد من العلوم الأخرى، فقد ورد المصطلح فى عدد من المؤلفات والمعاجم[1]. وهى تعبر عن موقف ينتج عن تغيرات بيئية تخرج عن إطار العمل المعتاد، ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجآت، وتفرز أثارا مستقبلية تحمل فى طياتها فرصا للتحسن والتعلم[2]. ونتيجة لمخاطر الأزمات، لا بد من لا بد من التخطيط وادارتها حتى نقلل من آثارها وليس إلغائه، بل وضع خطة متماسكة لمواجهتها قبل وقوعها.

1-1) أدبيات الأزمة:

إن الأزمة هى فترة حرجة أو حالة غير مستقرة، تتعلق بمصير الكيان الذى أصيب بها، يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة وتنطوى على أحداث سريعة وتهديدا للأهداف المرجوة. فهى كم متشابك ومتداخل من الأحداث، تتشئه وتدفع إليه جملة من العوامل، بعضها ظاهر وبعضها ضمنى، يتزايد فيها حجم المجهول، وتختلط الأسباب بالنتائج[3].

- **تعريف الأزمة وخصائصها:**

فى الأدبيات الاقتصادية، من الصعب أن نعطى تعريف شامل لأزمة، لكن نقدم تعاريف منها:

- هجوم مؤلم مفاجئ وغير متوقع فى فترة حرجة غير مستقرة فى لحظة حاسمة أو وقت عصيب، تنتظر حدوث تغيير حاسم لتكون نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ[4]؛
- الأزمة خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله ويهدد الافتراضات الرئيسة التى يقوم عليها النظام[5]؛
- والأزمة هى ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول[6]؛

عليه، يمكن أن نعرفها بأنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام، لتشكل تهديدا كبيرا وواضح، وقد تؤدى إلى اختلاط الأسباب بالنتائج، مما يفقد صانع القرار القدرة على السيطرة على الأمور. ومن مميزاتها، أنها نقطة تحول فى موقف مفاجئ يؤدى إلى أوضاع غير مستقرة، تحدث عنها نتائج غير مرغوب فيها، كل ذلك قد يجرى فى وقت قصير، مما يلزم اتخاذ قرار محدّد وجدى للمواجهة.

- **تصنيف الأزمات:**

تتعدد أنواع ومجالات الأزمات بتعدد وتباين وتنوع وتشعب وتداخل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومنها ما يرتبط: بالسلع والمنتجات أو الخدمات، بالأفراد، بالبيئة الطبيعية أو بالطقس، نتيجة حوادث أو تصرفات غير رشيدة داخل منظمات الأعمال (أو خارجها)، بالبيئة الداخلية للمنظمات، بالاقتصاد أو النظام والحياة الاقتصادية، بالتكنولوجيا[7]. ويعتمد فهم الأزمة وطريقة التعامل معها على درجة المعرفة بنوع وطبيعة هذه الأزمة، وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للأزمات[8]. وهذه التصنيفات لا تمنع من وجود تداخل بين هذه المجموعات، ومنها نذكر:

- **الأزمات من حيث تكرار حدوثها:**

نميز فيها:

- أزمات دورية تكرر، يمكن التنبؤ بها، كالأزمات الاقتصادية عليها؛
- والأزمات غير دورية عشوائية الحدوث، يصعب التنبؤ بوقوعها، وعادة ما تكون لأسباب خارجة عن الإرادة تؤدي إليها كسوء الأحوال الجوية.

- **الأزمات وفقا لعمق أسباب حدوثها:**

نميز فيها:

- أزمات سطحية خفيفة التأثير، تحدث بشكل فجائى وسريع وتنتهى بسرعة بالتعامل مع أسبابها، كإشاعة كاذبة؛
- وأزمات عميقة حادة الخطورة، تتسم بالعنف والشدة.

- **الأزمات من حيث نطاق تأثيرها:**

نميز فيها:

- أزمات محدودة النطاق لا تترك بصمات واضحة؛
- وأزمات ذات تأثير واسع النطاق تغطى كافة أجزاء النظام سواء كان منظمة أو دولة.

- **الأزمات من حيث مستوى حدوثها:**

نميز فيها:

- أزمات عالمية تصيب معظم أنحاء العالم كأزمة التلوث البيئى وأزمة تسرب الإشعاع والحروب العالمية؛
- وأزمات على مستوى عدة دول تصيب إحدى الدول دون وجود تبعية، كحدوث أزمة في القمح الأمريكى إذ أن تأثيرها لا يعتمد على الولايات المتحدة فقط بل أثرها على دول تعتمد على استيراد ذلك القمح.

- **الأزمات وفق شدة تأثيرها وعمقها:**

نميز فيها:

- أزمات ظرفية هامشية محدودة التأثير، أزمات بدون جذور وليدة الظروف، تحدث عادة دون أن تترك نتائج واضحة، وتنتهى بسرعة التعامل مع أسبابها؛
- وأزمات جوهرية هيكلية التأثير، تؤثر على كيان النظام بجميع جوانبه المادية والبشرية، وتجاهلها يؤدي إلى إفراز نتائج خطيرة.

- **والأزمات وفق الشمولية (المستوى):**

نميز فيها:

- أزمات جزئية، تحدث على مستوى الوحدات، حجم تأثيرها فى الغالب لا يمتد إلى خارج الوحدة؛
- وأزمات شاملة، تحدث على مستوى الكيان ككل، ويتأثر بها جميع عناصر العملية شاملة عامة في أسبابها، والنتائج التي أفرزتها.

- **أسباب الأزمة:**

تعود أسباب حدوث الأزمات إلى تفاعل الأخطاء التى تحدث داخل النظام الإدارى المعنى والتغيرات البيئية التى تحيط به. وقد تنشأ لأسباب مختلفة تبعا لطبيعتها، مكانها، وزمان حدوثها.

وبصفة عامة يمكن أن نلخص تلك الأسباب بتقسيمها إلى فئتين:

- أسباب داخلية ذاتية من صنع الإنسان تتعلق بسوء الفهم والإدراك للمعلومات المتاحة وسوء التقدير والإدارة العشوائية غير الرشيدة للعمل وتفشى مظاهر التقاعس والإهمال واللامبالاة؛
- وأسباب خارجة عن طبيعة الإنسان يصعب التنبؤ بها والتحكم فيها أو إيقافها مثل الكوارث الطبيعية.

وسواء كانت أسباب داخلية أو خارجية، يمكن التفصيل أكثر فى أسباب الأزمة: المعلومات الخاطئة أو الناقصة، التفسير الخاطئ للأمور، الضغوط، وضعف المهارات القيادية.

- **ومراحل ظهور الأزمة:**

تمر الأزمة بأربع مراحل أساسية: بدءا بالمرحلة التحذيرية تم مرحلة نشوء الأزمة تم مرحلة الانفجار وأخيرا مرحلة انحسار الأزمة:

- المرحلة التحذيرية للأزمة: تسبق نشوء الأزمة، وتتضمن استشعار الإنذار المبكر، الذي يشير إلى وقوع أزمة، واستشراف المتغيرات البيئية، والاحتمالات، والبدائل؛
- مرحلة نشوء الأزمة: تقوم على عدم إمكانية توقع حدوث الأزمة، وتقود إلى تعاظم المتغيرات الدافعة لحدوث الأزمة، وزيادة احتمالية المواجهة؛
- مرحلة انفجار الأزمة: تأتى مباشرة بعد عدم القدرة على التعامل مع العوامل التى أدت إلى حدوث الأزمة، وعدم القدرة على السيطرة على متغيراتها المتسارعة؛
- ومرحلة انحسار الأزمة: أين تتلاشى فيها العوامل التى تسببت فى حدوث الأزمة.

1-2) أدبيات إدارة الأزمات:

تقدم إدارة الأزمات وعيا عاليا بطبيعة التغير والتقلب اللذين أصبحا السمة الغالبة لمعظم بيئات العمل على مستوى العالم بأسره. والسبب فى ذلك أن أبعاد الأزمة يمكن أن تكون اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو حتى سياسية.

- **تعريف إدارة الأزمات خصائصها:**

إدارة الأزمات أحد الفروع الحديثة نسبياً في مجال الإدارة، تتضمن العديد من الأنشطة، أهمها التنبؤ بالأزمات المحتملة، والتخطيط للتعامل معها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة. وتعرف وفق صيغ مختلفة، منها:

- نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات، من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية؛
- ومجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية، التي تبذل لمواجهة أو الحد من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة.

مما سبق، يمكن أن نستنتج تعريف لإدارة الأزمات بأنها مجموعة الخطط والأساليب والإجراءات العلمية التي تهدف إلى السيطرة على الأزمة واحتوائها، من خلال تخطيطها وتنظيمها وتوجيهها والرقابة عليها قبل وقوعها وأثناء حدوثها وبعدها.

⊕ أهمية إدارة الأزمات:

تعني إدارة الأزمات طريقة التغلب عليها والتحكم بضغطها ومساراتها واتجاهاتها وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها وتحقيق أقصى المكاسب في أقصر زمن والحدّ من الخسائر لأدنى حدّ ممكن. فنميز بذلك جانبين ايجابي وسلبي[9]:

- الجانب الايجابي للأزمة: قد تكون محفزة، لأنها تؤدي إلى:
  - إظهار جوانب القصور والضعف المختفية تحت السطح؛
  - الإسراع بعملية التغيير في الكيانات لتحقيق أهداف الكيان الإداري؛
  - النجاح من خلال التغلب على التحديات؛
  - وتحقيق ميزات تنافسية جديدة.
- الجانب السلبي للأزمة: لها انعكاسات مرتبطة بالجوانب السلبية لأنها:
  - تعرض وجود الكيان لخطر التغيرات الشاملة العنيفة كخطر التصفية؛
  - تؤدي إلى تشويه سمعة ومكانة الكيان الإداري ومتخذي القرار؛
  - تسبب الخسارة وتعوق الكيان الإداري عن تحقيق أهدافه.

وعليه، تبرز أهمية إدارة الأزمات في النقاط التالية:

- تحقيق أفضل استثمار للإمكانيات المتاحة والحصول على أقصى مردود؛
- التحكم في البدائل المتاحة من خلال استخدام المعلومات؛
- استخلاص الدروس واستخدامها في مواجهة أي من الأزمات المشابهة مستقبلاً.

⊕ ومراحل إدارة الأزمات:

عادة ما ترسل الأزمة قبل حدوثها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة. وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة[10]. وتمر عملية إدارة الأزمات بخمسة مراحل أساسية: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار، مرحلة الاستعداد والوقاية، مرحلة احتواء الأضرار والحد منها، مرحلة استعادة النشاط، ومرحلة التعلم واكتساب الخبرات. وهذا ما يتضح من الشكل:

الشكل 01: مراحل إدارة الأزمات

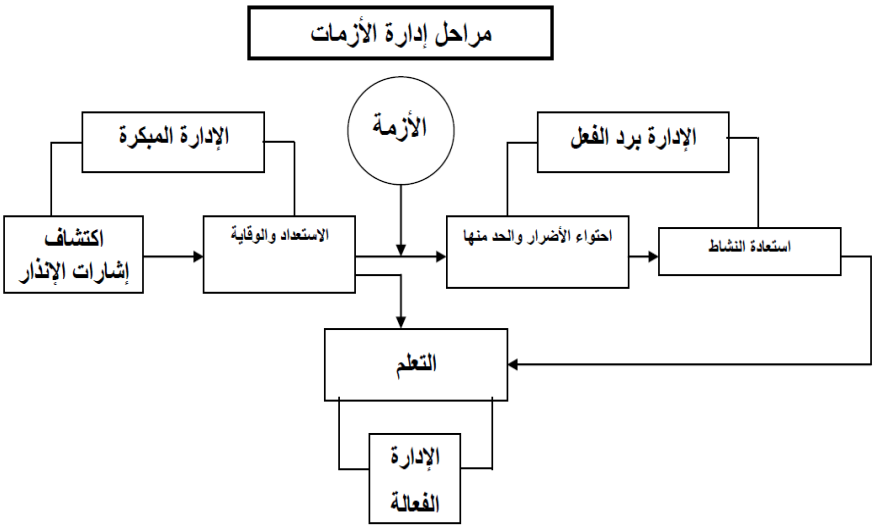

المصدر: جمال الدين محمد المرسي، «إدارة الأزمات البيعية والتسويقية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص31.

من الشكل، نعدد مراحل إدارة الأزمات:
1) اكتشاف إشارات الإنذار: هي مرحلة ميلاد الأزمة واستشعارها من خلال جملة من المؤشرات: إشارات إنذار داخلية (مثل المؤشرات المالية، المؤشرات التسويقية والإدارية) وإشارات إنذار خارجية (مثل التغيرات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والأمنية والاجتماعية)؛
2) الاستعداد والوقاية: ذلك من خلال تكوين نظام رقابي لمنع تفاقم وانتشار الأزمة، يشمل جميع الخطط والسيناريوهات للتصدي لهذه الأزمة؛
3) احتواء الأضرار والحد منها: هي مرحلة تفاقم الأزمة خاصة إذا كانت البيئة الإدارية تتصف بضعف الاتصالات وبطئ اتخاذ القرار واللامبالاة ولذلك لا بد من معرفة وتحديد كل الآثار الناتجة عنها وكيفية علاجها، ويكون العمل بدرجة كبيرة على التقليص من حدة الخسائر وحشد جميع الجهود المادية والبشرية لتجاوزها؛
4) استعادة النشاط: تصل الأزمة في هذه المرحلة إلى التراجع أين تحققت قدرة التحكم فيها، وبذلك تسترجع وتيرة النشاط من خلال ترميم ما حدث ومعالجة ما خلفته الأزمة فيحصل التوازن؛
5) والتعلم واكتساب الخبرات: هي مرحلة تقويمية لكفاءة الإدارة في مواجهة الأزمة، حيث يتم استرجاع ودراسة وتحليل أحداثها واستخلاص الدروس والعبر من التجربة التي مرت بها المؤسسة لتحسين قدراتها مستقبلا.

2) تدخل الدولة وإدارة الأزمات الاقتصادية والمالية:

إن النظام الاقتصادي المناسب لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية هو الذي يعيد الاعتبار للدولة التنموية، ويجمع بين آليات السوق وتدخل الدولة[11]. وأصبحت الدولة مطالبة، اختيارا أو قسرا، خلال فترة التحول التاريخي إلى الألفية الثالثة، بتحديد الدروس المستفادة، وكذلك الإخفاقات التي اعترت مسيرتها التنموية محليا، وخطواتها نحو تفعيل وترجمة حلم التكامل الاقتصادي إقليميا كخيار لا يقبل المساومة أو التسويق في مواجهة تحديات العولمة القادمة بقوة واصرار[12]. فالعولمة بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق لا محدود (العالم كله)، أي بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته[13].

إن الدولة مطالبة بأخذ المبادرة في خلق الجهاز ذي الخبرة والمعرفة الفنية والكوادر المتميزة للسعي بدقة إلى البحث ودراسة الجدوى وبلورة المشروعات ثم مساعدة القطاع الخاص في التنفيذ بما في ذلك التدريب والتشغيل والصيانة وبعدها المتابعة والتسويق وهذه ادوار أساسية للدولة لا غنى عنها في مراحل التنمية الدنيا بالذات أما إذا أردنا استعراض كل من دور الدولة والقطاع الخاص في المراحل السابقة لوجدنا انه كلاهما مارسا عددا من التشوهات أصابت الاقتصاد العراقي باختلالات هيكلية ظل يعاني منها طيلة الفترات السابقة وظلت ملازمة له إلى وقتنا هذا لقد كان دور الدولة دورا احتكاريا مسيطرا على مجمل الأنشطة الاقتصادية وليس هناك فرص لدخول القطاع الخاص إلا خلال السنوات القليلة الماضية بعد أن أصبحت الدولة عاجزة عن إدارة العديد من المرافق الاقتصادية التي شكلت عبئا ثقيلا عليها سواء من ناحية الدعم المالي التي تقدمه إلى المؤسسات والمنشآت التي انخفضت فيها الإنتاجية وباتت الخسارة تشكل احد معالمها إضافة إلى البطالة المقنعة التي تعيشها هذه المؤسسات وأصبحت كالأفيال[14].

2-1) ماهية الأزمة الاقتصادية:

إن الملاحظ أن الأزمة الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث التي تتميز بالعزلة المالية والاقتصادية النسبية والاقتصاد شبه المغلق قد تجنبت التأثر المباشر بالأزمة أي أنها استفادت من تخلفها عكس الاقتصاديات الكبيرة والمفتوحة التي ضربها زلزال الأزمة بحدة[15].
والمتتبع لهذه الازمات جميعا، بلحظ أمر مهما، وهو أن هناك سببا واحدا ورائها جميعا وهو تأثير الوساطة المالية التى تمنح قروض محفوفة بالمخاطر[16].

⊕ تعريف الأزمات الاقتصادية وتصنيفاتها:

الأزمة الاقتصادية والمالية هى اضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار فى عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. فالرأسمالية المالية تشهد أزمة حقيقية والعولمة المالية أزالت الحواجز بين الأسواق المالية وحررت حركة رؤوس الأموال وعولمتْ المالية. وفى هذه الأثناء، وُجد نظام بنكى لسوق موازية لنظام بنوك الودائع. وبدأت البنوك تبيع وتشترى السندات فى الأسواق المالية، مما جعل القرض يتحول إلى سند مالى قابل للتداول يمكن لكل مستثمر أن يشتريه أو يبيعه فى أي وقت[17].
ومع اختلاف صور الأزمات التى يشهدها الاقتصاد العالمى، إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة وتأثير تلك الأزمات، مثل:

- عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية، حيث لا تتناسب المخاطر التى تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها خاصة مع ارتفاع الوزن النسبى لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالى تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس؛
- وأثر العدوى، أي انتقال الأزمات المالية وانتشارها فى دول أخرى، وان كان الاقتصاديون يختلفون حول ما إذا كان حدوث أزمة فى أكثر من دولة فى ذات الوقت نتيجة للعدوى بالفعل أم بسبب مشكلات حقيقية تعانى منها الاقتصاديات التى انتقلت إليها الأزمة.

⊕ تصنيفات الأزمات الاقتصادية:

تتعدد تصنيفات الأزمات الاقتصادية وفق صيغ مختلفة بأوجه متعددة، ومن هذه الأزمات، نذكر ثلاث أزمات أساسية:

- **الأزمات المصرفية:**

هى الحالة التى تصبح فيها المصارف فى حالة إعسار مالى بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي (سلطة النقد) لضخ السيولة لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفى، فهى أيضا تحدث حينما تكون الالتزامات الموجودة فى المؤسسات المالية والتى تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفى غير كاف لتغطية نفقاته، عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع، وبما أنه يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومى فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالى يحدث ما يسمى بأزمة سيولة، واذا امتدت إلى مصارف أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية[18].

- **أزمات العملة وأسعار الصرف:**

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى أيضاً بأزمة ميزان

المدفوعات، وتحدث لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة. وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه فى أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه فى حال وجود قصور فى تدفقات رأس المال الأجنبى أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالى، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً فى تباطؤ النمو الاقتصادى وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد[19].

- **وأزمات أسواق المال:**

عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرته على توليد الدخل ويرتفع سعر الأصول (الأسهم والسندات) بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، والتى تحدث نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة"، فيصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور، فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار قيم أخرى فى نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

- **وأهم الأزمات الاقتصادية:**

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالى العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن أهمها:

- **أزمة الكساد الكبير فى 1929:**

جاءت هذه الازمة بعد أزمة عام 1866، أين تعرضت عدد من المصارف الإنجليزية للإفلاس، مما أدى فى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالى البريطانى. وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التى عرفها العالم. وبهذا، لا تعتبر أزمة الكساد الكبير فى 1929 الأولى فى تاريخ النظام الرأسمالى، لكنها فى مرحلة جد مهمة وهى مرحلة تحديث النظام الرأسمالى بعدما تمكنت أغلب الدول من تحقيق التراكميين البدائى والرأسمالى. وتعد أشهر الأزمات المالية التى شهدها الاقتصاد العالمى وأقواها أثراً، إذ هبطت أسعار الأسهم فى السوق الأمريكية بـ 13% ثم توالت الانهيارات على نحو ما لبث أن امتدت آثاره على الجانب الحقيقى للاقتصاد الأمريكى بانخفاض شديد فى الاستهلاك الكلى والاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة إلى حوالى ثلث قوة العمل الأمريكية سنة 1932، ومن النتائج المترتبة عنها:

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا على نحو هدد أركان النظام الرأسمالى؛
- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادى الكلاسيكى الحر المعروف بـ "دعه يعمل واتركه يمر"؛
- وظهور النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورية تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية.

جاءت في مرحلة ودع فيها العالم من خلال مؤتمر جينوة سنة 1929 قاعدة الذهب وإدراج العملات القوية آنذاك الجنيه والدولار في المعاملات الدولية، وهذا ما خلق فوضى في النظام المالي النقدي الدولي نتيجة تمسك بعض الدول كفرنسا بلجيكا ايطاليا وسويسرا إلى غاية 1936 بهذه الكتلة "كتلة الذهب". لكن أهم وصف تشخيصي لهذه الأزمة هو ذلك المقدم من قبل الاقتصادي الإنجليزي J.m.Keyens على أنه جمود اقتصادي نتج عن تعاقب منتظم ومتكرر لاتجاهي الصعود والهبوط في مؤشرات الطلب والتشغيل والناتج والأسعار حيث تظهر قوى تدفع بهذه المؤشرات إلى الأعلى حتى نقطة

معينة لتفقد قدراتها وتحل محلها قوى أخرى تضغط على نفس المؤشرات في الاتجاه المعاكس أي نحو الأسفل. فحسب كينز، لا تسمح حرية السوق بالعودة التلقائية للتوازن كما تصورها الكلاسيك بل بالعكس فالحرية تؤدي إلى حالة توظيف الناقص الدائم للعمالة، بحيث في ظروف ما يصبح الطلب اقل جدا من العرض، فالمؤسسات تخفض من إنتاجها لأنها لا تنتج سوى ما تراه يباع وبالتالي انخفاض العمالة ويشهد الاقتصاد حالة من الركود مع زيادة الانخفاض في الطلب يعرض الاقتصاد لحالة من الكساد والبطالة[20].

الشكل 02: تشخيص الأزمة من قبل كينز

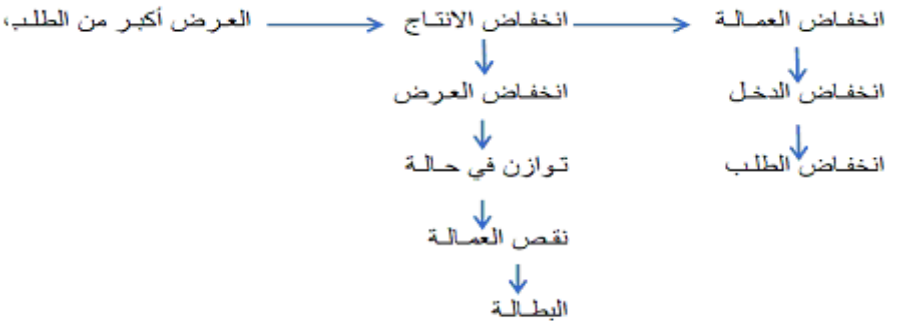

المصدر: BERMONDE J., & JELEDAN A., «Dictionnaire de théorie et mécanismes économiques», ed. Hatier, Paris, 1987, p. 116.

- **أزمة 1973:**

بناء على ما يتعرف عليه، أن النظام الرأسمالي لم يعش رخاء منذ نشأته سوى 30 سنة بعد الحرب العالمية الثانية (الثلاثين الذهبية للاقتصاد الرأسمالي والنظام المالي والنقدي الدولي ككل)، وهذا ما شجع الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في الإنفاق خارج الحدود كالتالي:

- مشروع مارشال الذي ساهم منذ 1955 في نمو سريع لشركات متعددة الجنسيات الأمريكية؛
- تدفق رؤوس أموال أمريكية إلى دول أسيوية معينة لمواجهة امتداد النموذج الماركسي السوفياتي والصيني؛
- زيادة الإنفاق على الآلة الحربية في الفيتنام وتمويل الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، فكل هذه الأسباب جعلت من الدولار العملة الأقوى والأجدر بالثقة في المعاملات المالية الدولية والقابلة حسب اتفاقية بروتون وودز للتحويل إلى ذهب بالسعر الرسمي، والولايات المتحدة الامريكية كان باستطاعتها تأمين ذلك بسهولة[21].

لكن نفس الأسباب بالإضافة إلى ارتفاع إلى أسعار الوقود والمواد الخام البترولية المفاجئ، ومن ناحية أخرى حث التصاعد الأخير نقابات العمال على ممارسة الضغوط لرسم معدلات الأجور، وهذا أيضا زاد من معدلات التضخم من خلال عامل سحب الطلب، وبالإضافة إلى ذلك ظهور عجز في ميزان المدفوعات الو.م.أ بالدرجة الأولى وباقي الاقتصاديات العالمية الأخرى.

- **أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين:**

في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت المصارف التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء

بأعباء الديون وخدمتها كما فعلت المكسيك فى العام 1982 وتبعها عدد من الدول. ومن النتائج المترتبة عنها:

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها المصرفى؛
- واستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضى وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وقد نشأت هذه الأخيرة في الدولة النامية نتيجة العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي لا يسعنا المقال بالتطرق إليها كلها لكن يمكننا إجمالها في أهمها وهي تلك المتعلقة بالإضرابات في الأسواق المالية الدولية نتيجة تغير الأسعار الفائدة في المصارف الغربية وكذلك العجز الهيكلي الذي عرفه ميزان المدفوعات الأمريكي في السبعينات وتذبذب الدولار مما أدى إلى ضغوط حادة على أسواق رأس المال. وما صاحبه من تحول في السياسة النقدية للولايات المتحدة الامريكية التي اتجهت نحو تثبيت النمو في عرض النقود – للحد من التضخم– مما أسفر عن المزيد من التقلب من أسار الفائدة التي ارتفعت بـ 06 مرات عام 1982 على ما كانت عليه في الفترة 1974– 1979 مما زاد من كلفة المديونية مثلا المغرب من 31.3% إلى49% من الصادرات بين 1981–1983 وبالتالي استحالة للجوء للقروض نتيجة تغير سلوك البنوك اتجاه الدول النامية بسبب الأوضاع الصعبة التي أصبحت تتخبط فيها هذه الأخيرة. ففي الأسواق السلعية من خلال انخفاض أسعار المواد الأولية والمحروقات التي كانت مجموعة الدول النامية تعتمد في صادراتها بحث أدى اكتشاف بدائل للكثير من المنتوجات الأولية مثل الألياف الضوئية بديلا للأسلاك النحاسية أدى على انخفاض أسعار النحاس بالنسبة لبوليفيا والشيلي 27% سنة 1980 وأسعار الفوسفات بـ 47% في 1976 مما يفسر انخفاض مؤشر أسعار التصدير المواد الأولية بما يقارب 30% بين 1980–1982 [22].

- **<u>الأزمة المالية عام 1997</u>:**

شهدت الدول الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتى فشلت بعد ذلك محاولاتها فى دعم عملتها فى مواجهة موجة المضاربات القوية التى تعرضت لها. ومن النتائج المترتبة عنها:

- أثر ذلك فوراً على دول أخرى مثل الفلبين واندونيسيا وكوريا الجنوبية، وغيرها؛
- تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجى لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالى الناتج المحلى لها؛
- وتدخلت المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى بطرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وهيكلى كما حدث فى أندونسيا وكوريا الجنوبية، فيما عدا ماليزيا التى رفضت هذه الحزمة.

- **<u>وأزمة بداية الألفية الجديدة</u>:**

يعرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم فى سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة من خلال مؤشر NASDAQ، حيث ارتفعت أسعار الأسهم فى البداية بشكل كبير فى وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية. ومن النتائج المترتبة عنها:

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة؛

- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتى أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت؛
- استمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر تكنولوجيا المرجح NASDAQ بحوالى 78% فى 2002؛
- وقيام بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1%، وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

2-2) تدخل الدولة وإدارة الأزمات:

ليس من المستغرب أن تكون المصطلحات الجديدة مثل "العولمة" أو "الكوكبة" أو "الأقلمة" أو "القرية الصغيرة" مختزلة ومختصرة فى كلمة واحدة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الكبير الذى أخذ يربط كل ما على الكرة الأرضية دولا كانت أم تنظيمات إقليمية وعالمية، شركات أم أفراد وجماعات، وبالتالى تفاقم الأزمات[23]. فقد توغلت المؤسسات متعددة الجنسيات لتنتقل فى عصر العولمة من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة–شبكة (entreprise–reseau) والى مؤسسة–فضاء (entreprise–galaxie) كأنها على كوكب آخر[24]، وأصبحت عولمة الاقتصاد دون شك تقلل من تدخل الدولة والحمائية الاجتماعية[25].

⊕ الدولة المتدخلة فى زمن العولمة:

بشكل عام، يمكن القول أن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التى صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير فى مضمون الوظائف التى تقوم بها الدولة. كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية محتملة بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة[26].

إن تحطم القيود وتجاوز الزمان والمكان فى ظل العولمة مهد لتكسر الجغرافية العالمية كما يسميها الكثيرون بـ "نهاية الجغرافية (End of Geography)"، فعلى الرغم من كون الدولة هى الأساس الذي ينبنى عليه الترابط السياسى للأنظمة المعاصرة. فهناك تصورين أساسيين حول خصائص الدولة الوطنية فى زمن العولمة[27]:

- يرى التصور الأول العولمة عاملا ايجابيا، بحيث يرى هذا التصور أن اللبرالية الجديدة التى تحملها العولمة ليست ضد الدولة أي تعتبرها مخطط ايجابى لتحمل الدولة مسؤولياتها فى حفظ الأمن والحق على اعتبار أن الدولة لا تتحقق بمجرد التعاقب الشخصى على السلطة إنما بشكل أساس بتغير الأنماط السياسية من مبدأي الأمن الاقتصادي والحرية فى الاختيار؛
- والتصور الثانى، فهو يرى عكس ذلك على اعتبار أن دولة العنف اللبيرالية تتنصل من دولة الخدمات لتتكشف فى الأخير كاختلال يدمر الحضارة من الداخل والخارج، وأن العولمة كالخوصصة فكرة ناقدة تولد الاعتقاد على أنها السلاح الفعال لتصفية مكتسبات دولة الخدمة الاجتماعية.

⊕ الدول وادارة الأزمات الاقتصادية فى القرن العشرين:

لهذا يجدر بقادة الدول ومسيري المؤسسات الاقتصادية تبنى استراتيجيات إدارية دقيقة وواضحة تتضمن التنبؤ المبكر بالأزمات وكيفية إدارتها حال وقوعها، للخروج منها

بأقل قدر من الخسائر المادية والمعنوية. فالإدارة حسب ما قاله جيري سيكينش في كتابه «تخطيط الأزمات» "لا تختبر اختبارا جيدا إلا في مواقف الأزمات".
في أزمة الكساد الكبير لعام 1929، كان الحل المتخذ آنذاك هو طبعا ما جاء به الاقتصادي كينز بضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازن بين العرض والطلب وبالأخص الطلب بشكل يسمح بتصحيح اختلالات السوق.
في معالجة أزمة 1973، كان المخرج بإعطاء اهتمام كبير لاعتماد إستراتيجية استخدام سياسات الدخل لاحتواء التدخل على المستوى المحلي، واستخدام أسعار الصرف على المستوى الخارجي اتجاه البلدان المصدرة للبترول نتيجة تفاقم الأزمة واشتدادها ازداد التأكيد من قبل الدول الرأسمالية على إجراءات الحماية للصناعات كثيفة العمل والمهددة بالتقادم التكنولوجي مع دعم المراكز التنافسية للسيارات والصلب وبناء السفن[28].
أما في ظل أزمة المديونية لسنة 1982، فقد كان المخرج، رغم التهديد الذي مارسته هذه الأزمة على النظام المالي النقدي الدولي بإفلاس العديد من البنوك الأمريكية، هو مغاير تمام بحيث اتجهت الدول المثقلة بالديون وعددها حوالي 15 دولة نحو الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي طلبا للمساعدة المالية والدولية وإعادة جدولة ديونها، بإجراء إصلاحات: تخفيض المعدلات الضريبية الجمركية، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، وباقي السياسات التي أجبرت الدول المدينة على تطبيقها من خلال برامج التصحيح الهيكلي التي اعتبرت كمخرج للأزمة[29].

⊕ الدول وإدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة:

يتعرض العالم لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين، ومن السابق لأوانه الحديث عن بداية العد التنازلي لهذه الأزمة[30]. وكان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول، أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل البطالة. ففي جانفي 2008، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 147 دولار للبرميل في جويلية، وذلك قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك. وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لفترة إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو كساد تضخمي. أما في النصف الثاني من 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضاً في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي.
من ناحية أخرى، سجلت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية. واندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007، حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض. وقد ظهرت الأزمة عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات التي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة. وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان. ولاحتواء ذلك الوضع قامت المصارف وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، والذين لجأوا بدورهم –بعد أن تفاقمت المشكلة– لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصه للربح بضمان العقارات. وفي ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة في جانفي 2008 إلى 3,50% ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين جانفي وأفريل 2008.
ولمواجهة الأزمة في الولايات المتحدة، أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي. كذلك تدخلت الحكومة في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو

799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية. وفي إطار الخروج من الأزمة أيضا، فإن اللجوء للتأميم بات حلاً مطروحاً كورقة أخيرة للدفاع عن الاقتصاد الوطني.
إن الرأسمالية المالية في أزمة حادة وعميقة. وعلينا أن نحلل مسألة القروض العقارية الرهنية، التي منحتها البنوك الأمريكية لأشخاص غير قادرين على سدادها، في سياقها الحقيقي، أي كمجرد عنصر كاشف للتجاوزات التي ارتكبها النظام المالي الرأسمالي الذي أصبح نظاما مجنونا، هو وصف لم نبالغ فيه. وأصل الأزمة تلك السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي الأمريكي الذي خفض نسب الفوائد وتبنّى سهولة في منح قروض الاستهلاك. وتبنّت البنوك الأمريكية، التي تشجعت بانتشار العقار وتلك السهولة في الحصول على سيولة، استراتيجية خاصة بالقروض العقارية الرهنية لا تهتم كثيرا لقدرة المقترضين على السداد وتعتقد أنها قادرة على استعادة البيوت الممولة في حال استحالة تسديد القروض الممنوحة. لكن الوضع العقاري انفجر وانخفضت أسعار السكنات ولم تستطع البنوك استرجاع قروضها. وأن هذه القروض لا تشكل قلب الأزمة، بل عنصرا كاشفا فحسب[31]. والخلاصة أن اقتصاد سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي يختلف بصفة كلية عن اقتصاد العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين[32].
لقد برهنت التجارب على محدودية كل التدخل التام والمسيطر للدولة والتوسع التام للسوق، نرى أن الأزمة التي لا زالت تعصف بالاقتصاديات الكبرى، وقد يكون الحل هو الوقوق بين الحلين مثل ما يعرض له الجدول التالي:

الجدول– مصفوفة تفصيل استراتيجيات الضبط

	السوق	الدولة أو الأسواق	التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق
التأييد	نظرية الأسواق التنافسية وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	نظرية الاقتصاد القائم على التخطيط والرفاه، تدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول.	الكينزيون الجدد وتدعمه أمثلة وتجارب بعض الدول.
المعارضة	نظرية خاصة بفشل باقتصاد السوق وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول.	أمثلة وتجارب بعض الدول.	

المصدر: إعداد الباحث، تبعا لتلخيصات مختلفة.

خاتمة:

من الشكل الأخير، ومن العرض المبسط لمخارج الأزمات السابقة والأزمة الحالية ومحاولات الخروج منها، يتضح لنا جليا بعد الأخذ بعين الاعتبار المدخلات النظرية التي تم تأييد نظريا وتجريبيا وأقل معارضة نظريا وتجريبيا من إستراتيجية التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق.
سمحت لنا هذه الدراسة بملاحظة سلوك الدول الرأسمالية الكبرى إزاء السوق وفواعله بحيث نجدها تطلق العنان له في فترة البحبوحة دون رقابة أو توجيه أو على الأقل تأطير وتحكيم راشد لميكانزماته وفواعله.
إن تدخل الدولة يجب أن يرافق السوق في فترات الأزمة، وحتى بعدها، ولا يتخذ كعلاج ظرفي فقط، ولهذا ننصح الدول بتأطير أسواقها ومراقبتها بشكل محفز وغير مثبط حتى تتمكن من أداء وظائفها بشكل عادي وفعال بحيث تلعب الدولة دور الراعي الذي يبعد الخطر عن رعيته.
ويبقى كما ذكرنا، هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التى صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير فى مضمون الوظائف التى تقوم بها الدولة. وأن هناك علاقة عكسية محتملة بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة.

الهوامش والمراجع:

---

1 كلمة أزمة Crise ذات أصل يونانى، وتعنى نقطة التحول أو نقطة القرار، والمعنى الأصلى الدقيق لها يشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة وعنف، مدته الزمنية قد تكون قصيرة وقد تمتد لفترة زمنية طويلة، وهى لحظة حاسمة حرجة تتعلق بمصير الكيان الذي أصيب بها وتمثل مشكلة ذات صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله فى حيرة بالغة من عدم التأكد واختلاط الأسباب بالنتائج.
فى اللغة العربية فتأتى كلمة أزمة من مادة أزم، والأزمة فى مختار الصحاح هى الشدة والقحط، وأزم على الشىء أمسك عنه، والمأزم هو المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، ويقال أزمت السنة أزما، أي اشتد قحطها.
فى هذا الشأن، ارجع على الخصوص إلى: سيد الهواري، «الموجز فى إدارة الأزمات: أصول التشخيص والقياس والتخطيط والسيطرة»، ط. مكتبة عين شمس للتوزيع، القاهرة، 1998، ص 3.
2 فاروق السيد عثمان، «التفاوض وادارة الأزمات»، ط. دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 123.
3 رزيق كمال & عز الدين عبد الرؤوف، «إدارة الأزمات فى عملية التغيير بالمؤسسات الاقتصادية»، مداخلة مقدمة فى الملتقى الدولى الأزمات فى ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومى 26 و27 ماي 2008.
4 تعريف بالتصرف من القاموس الانجليزي Webster dictionary والقاموس الأمريكى Long new universal dictionary.
5 رشاد الحملاوي، «إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية»، ط دار أبو المجد، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995، ص 14.
6 محسن أحمد الخضيري، «العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللادولة»، ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص 8.
7 عبد السلام أبو قحف & ورنا عيتانى، «ثقافة الخرافات وادارة الأزمات»، ط. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999، ص 12.

8 وهيبة وعنينية & وساعد قرمش زهرة، «دور القائد المبدع وفريق عمله فى إدارة الأزمات»، مداخلة مقدمة فى الملتقى الدولى الأزمات فى ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومى 26 و27 ماي 2008.

9 سيد الهواري، «الموجز فى إدارة الأزمات: أصول التشخيص والقياس والتخطيط والسيطرة»، ط. مكتبة عين شمس للتوزيع، القاهرة، 1998، ص 12.

10 جمال الدين محمد المرسى، «إدارة الأزمات البيعية والتسويقية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 31.

11 منير الحمش، «الإخفاق المزدوج: نحو معادلة جديدة للتوازن بين تدخل الدولة وآليات السوق»، مجلة السياسة الدولية، دورية متخصصة فى الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، العدد 188، أفريل 2012.

12 حشماوي محمد، «الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية فى ظل العولمة الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه دولة فى العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 67-68.

13 هالة مصطفى، «العولمة... دور جديد للدولة»، السياسة الدولية دورية متخصصة فى الشؤون الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام، العدد 134، أكتوبر 1998، ص ص 43-44.

14 فاضل العقابى، «دور الدولة فى النشاط الاقتصادي ونطاق القطاع الخاص فى المرحلة الحالية- دراسة فى آفاق عملية الخصخصة فى الاقتصاد العراقى»، الحلقة الرابعة، الحوار المتمدن، العدد 1941، 2007/06/09،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99073

15 مقال، «الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري»، تاريخ الموضوع: 2008/12/25،

http://elrachidia.ahlamontada.net/t422-topic

16 عبد المنعم السيد على، «مستقبل النظام الرأسمالى واستقراره فى ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية»، ورقة بحثية مقدمة فى المؤتمر العلمى العاشر حول «الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية»، 19-20، ديسمبر 2009، بيروت.

17 عبد المجيد بوزيدي، «كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر؟»، ترجمة إيمان بن محمد، الشروق اليومي، 2008/11/08،

18 مقال، «السيولة والأزمات المالية المصرفية»، تاريخ الموضوع: 2007/07/12،

http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_102068.html

19 مقال، «أزمات أسعار صرف العملات الأجنبية»، ص 7،

http://policydialogue.org/files/.../Foreign_Exchange_Crisis_arabic.pdf

20 BERMONDE J., & JELEDAN A., «Dictionnaire de théorie et mécanismes économiques», ed. Hatier, Paris, 1987, pp. 115.116.

21 باسم الحجار، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، ط. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 14.

22 Cazorla et A.mDrai, sous développement et trier-monde, (PARIS : Ed, vuibert, 1992), p. 162.

23 المرجع السابق لـ حشماوي محمد، أطروحة دكتوراه دولة، ص ص 67-68 [نقلا عن عبد الله إسماعيل صبري، «الكوكبة الرأسمالية العالمية»، مجلة المستقبل العربى، عدد 22. 1998، ص 8].

24 NONJON Alain, «La mondialisation», ed. Sedes, Condé-sur-Noireau, 1999, pp. 65-66.

25 Jean-Fabien Spitz, «L'État social et la mondialisation», La Vie des idées, 2 novembre 2010,
http://www.laviedesidees.fr/L-Etat-social-et-la-mondialisation.html

26 محمود خليل، «العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة»، تاريخ الموضوع: 2006/08/17،
http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629

27 مقال، «مصير الدولة الوطنية فى ظل العولمة»، تاريخ الموضوع: 2010/07/12،
http://abdezhar-sociologie.over-blog.com/article-53815882.html

28 هـوشيار معـروف، «تحليل الاقتصـاد الدولى»، ط. دار جريـر للنشر والتوزيـع، عمان، 2006، ص 90.

29 شاعة عبد القادر، «المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر» مقال بمجلة "الأبحاث الاقتصادية"، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد: 04 – ديسمبر 2010، ص ص 177-188.

30 بن أشنهو مراد لـ "الشروق": «الخروج من نفق الأزمة الاقتصادية العالمية ليس قريبا»، 2009/04/12.

31 عبد المجيد بوزيدي، «الأزمة المالية... ثعلب حر في خمّ حرّ»، ترجمة إيمان بن محمد، الشروق اليومى، 2008/11/12.

32 المرجع السابق لـ بن أشنهو مراد.